

الجنزورى والإخوان

• لقد عاصرت الدكتور كمال الجنزوري، رئيسًا للوزراء في عهدين؛ الأول في عهد الرئيس السابق محمد حسنى مبارك، ولم تسجل له مضابط مجلس الشعب في الفترة، التي قضاها رئيسًا للوزراء أية انتقادات لسياسات مبارك في أحاديثه، تحت قبة مجلس الشعب والشيء الوحيد، الذي كان يميزه عن رؤساء الوزراء السابقين أنه كان يلقي بيانات الحكومة وبرنامجها من الذاكرة، وكان يجيد حفظ وذكر الأرقام، دون أن يراجع أي ورقة من الأوراق؛ لأنه كان يعلم أيضًا أن غالبية النواب الجالسين، وهم يستمعون إليه، ليس لديهم علم بهذه الأرقام، وما دون ذلك، فلم تكن لديه وقتها أية مزايا أخرى.

• واختار الدكتور كمال الجنزوري طريق الصدام مع نواب مجلس الشعب، وخاصة كبيرهم وقتها، وزعيم الأغلبية الراحل كمال الشاذلي، واستخدم الجنزوري وزيره المقرب والمدلل وقتها المستشار طلعت حماد، وزير شئون مجلس الوزراء، الذي اتخذ قرارًا أغضب النواب، بعد أن قرر

دخول النواب لمقر مجلس الوزراء من الباب الخلفي، وليس الباب الأمامي وكما تسبب هامان في ضياع فرعون، فقد تسببت ممارسات طلعت حماد في ضياع رئيس الوزراء، الدكتور كمال الجنزوري، وكثيرون يعلمون هذه الواقعة.

• كما تعددت الروايات حول أسباب الخروج الأول للدكتور كمال الجنزوري من رئاسة الحكومة في عهد مبارك، وهناك واقعة مشهودة له في آخر يوم له في رئاسة الحكومة، وهو يوم افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة لمجلس الشعب، وجلس في قاعة رئيس الجمهورية، وسأل الرئيس مبارك وقتها؛ ما هي تكليفات سيادتكم للحكومة، فرد عليه بعبارة واحدة: سوف أبلغها لرئيس الحكومة الجديد، وبعد انتهاء الرئيس مبارك من إلقاء خطابه، ولأول مرة، وفي سابقة تشهدها قاعة مجلس الشعب، تم إغلاق أبواب القاعة، وتم رفض خروج الدكتور كمال الجنزوري من القاعة، ومعه الوزير طلعت حماد أيضاً.

• ومن بين الروايات، التي تحدث عنها نواب الشعب أيضاً، أن الدكتور كمال الجنزوري انتقد عدم قيام مبارك بتعيين نائب له، وخاصةً بعد حادث بورسعيد، واعتداء أحد المواطنين على موكب الرئيس مبارك، وقال الجنزوري: «لقد طلبنا من الرئيس مراراً وتكراراً بتعيين نائب، ورفض، هو مستني إليه؟ ورواية أخرى حول ارتباط أزواج بنات رئيس الوزراء ببعض أعمال

البيزنس الخاص، وأن تقارير الأجهزة الرقابية تم رفعها حول هذه الممارسات والتصرفات.

• وظل بعد الخروج الأول للدكتور كمال الجنزوري بعيداً عن الأضواء لسنوات طويلة، حتى تم استدعاؤه من جديد عقب ثورة ٢٥ يناير في عهد المجلس العسكري، ومن جانب المشير محمد حسين طنطاوي؛ لتوليّه رئاسة الحكومة بعد أن أعلنت جماعة الإخوان وقتها دعمها وتأييدها لتولى الجنزوري رئاسة الوزراء ليس حباً في الجنزوري، ولكن كراهية في مبارك ونظامه، وباعتبار الجنزوري كان عدواً لمبارك ونظامه، وأن إسناد رئاسة الحكومة له يدخل في إطار الثأر، وتصفية الحسابات مع نظام مبارك بإعادة أعداء وخصوم هذا النظام.

• وفي أول ظهور للدكتور كمال الجنزوري، تحت قبة مجلس الشعب في البرلمان اللقيط؛ برلمان عصابة الإخوان والسلفيين، وكان ذلك في الجلسة الثانية يوم ٣١ يناير ٢٠١٢، وقف مرتدياً زي الشيخ الجنزوري قائلاً: «سبحان الله أن أرى اليوم وجوهًا، غير الوجوه فسبحان الله»، وضجت القاعة بالتصفيق الحاد من نواب الإخوان والسلفيين، وواصل حديثه، قائلاً: لقد وقفت هنا لعقدين متتاليين، حضرت البرلمان الأول في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣، ثم البرلمان الثاني في عام ١٩٨٤، وكان الانتخاب على أساس القائمة ثم ١٩٨٧ ثم ١٩٩٠ ثم

١٩٩٥، والحمد لله فرحت لأرى ما سمعت، وما رأيته بعد اليوم أرى وجوهًا كثيرة.

- وقال الجنزورى، مخاطبًا الإخوان اليوم: أرى وجوهًا كثيرة، كان الحديث عنها محرّمًا، ووجوهًا أخرى مناضلة، وكانوا قد استبعدوا؛ لأنهم مناضلون، أصحاب كلمة ووجوه أهل فكر، جاءوا لينضموا إلينا هنا، ثم أنا معكم؛ فلقد ظلمت مثلكم، وضجت القاعة أيضًا بالتصفيق، رغم أن الجنزورى وصف أعضاء الجماعة الإرهابية بأنهم مناضلون وأصحاب كلمة، وأنهم ظلموا، فهل ما زال الجنزورى على موقفه وكلماته التي سجلتها له هذه المضبطة أم عليه أن يجرى مراجعة فكرية هو الآخر.
- وتحدث الدكتور كمال الجنزورى، كاشفًا عن أسباب غضبه من نظام مبارك، أنه الوحيد الذي من ١٢٠ وزيرًا ورئيس وزراء، ولم يحصل على وسام أو وظيفة أو حتى كلمة شكر، واستمرت هوجة التصفيق الحاد من نواب الإخوان، وواصل الجنزورى حديثه عن نفسه وإنجازاته، التي أخفاها سنوات طويلة قائلًا: لقد رفضت تحويل الدين العسكري الأمريكي ليكون دينًا تجاريًا، وذلك في عام ١٩٨٩؛ لأن الأمريكان كانوا يريدون هذا، ولو تم وشنت حرب العراق على الكويت، ما وجد الأمريكان شيئًا يرفعونه عن مصر كدين.

• وذكر الدكتور كمال الجنزوري؛ لقد كنت الوحيد وباقي من الستة اثنان، والأربعة توفاهم الله، دون أن يذكر الأسماء، وكانت نتيجة رفض تحويل هذا الدين أنه عندما شبت الحرب في أغسطس عام ١٩٩٠، والأمريكان أرادوا أن يعطوا مصر شيئاً، فلم يجدوا هذا الدين، وذلك يرجع إليّ أيضاً، وعلمت أن هناك بعض الأمراء يريدون أن يبنوا ما يُسمى محمية على جزيرة الذهب، دون استئذان، ودون الرجوع لأحد فأصدرت قرار رئيس الوزراء بعد ١٤٤ محمية من أسوان إلى رشيد إلى دمياط، لا يجوز البناء عليها أو التصرف فيها، وإحدى هذه المحميات يحاكم فيها البعض اليوم قاصداً محمية البياضية بالأقصر، والتي كان يحاكم فيها المرحوم الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء السابق، والدكتور يوسف والي، نائب رئيس الوزراء، ووزير الزراعة السابق.

• وتباهى الدكتور الجنزوري بنفسه، وهو يتحدث في حضرة برلمان العصابة اللقيط، قائلاً في عام ١٩٩٥: كانت بعثة الحج ٢٧٧ شخصاً، وعندما ترأست الوزارة في عام ١٩٩٦، وجدت ٢٠٠ من أفراد هذه البعثة من نواب مجلس الشعب، لا يوجد أحدهم في هذا المجلس، وفي عام ١٩٩٦ صارت البعثة ٢٧ شخصاً، ولم تضم عضو مجلس شعب واحداً، وآخر الأمر رفضت أن أرافق رئيس وزراء إسرائيل من مطار النزهة برأس التين، وكان

هذا سبب إنهاء عملي ، وضجت القاعة بالتصفيق أيضًا.

• وكانت هذه الخطبة العصماء بداية فترة الغزل بين الجنزورى والإخوان، التي لم تدم طويلا، حيث انقلب الإخوان على الدكتور كمال الجنزورى سريعاً؛ تنفيذًا لتعليمات مكتب الإرشاد، التي بدأت بمقاطعة الاجتماعات، التي دعا إليها نواب مجلس الشعب بعقد لقاءات مع نواب كل محافظة من المحافظات، ورفضوا حضور هذه اللقاءات، وبدأت المقاطعة والقطيعة بين الطرفين، وقرر الإخوان تنفيذ مخطط مضايقة وزراء الحكومة تحت القبة في مواقف كثيرة.

• وإزاء هذه التصرفات الصببانية من نواب الإخوان تجاه الحكومة، قرر الدكتور كمال الجنزورى مقاطعة حضور جلسات هذا البرلمان اللقيط، حتى تمّ حله، وظهرت قضية تهديده للدكتور الكتاتنى، رئيس البرلمان اللقيط، بأن قرار حل هذا البرلمان في مكثبي أو في درج مكثبي، حيث أن الجنزورى لم يؤكد أو ينفى هذه المقولة، حتى يومنا هذا؛ لأنه يعلم أن قضاء مصر الشامخ مستقل، وأن حكم حل هذا البرلمان اللقيط؛ برلمان العصابة، كان في ضمير قضاة المحكمة الدستورية، وليس في درج الدكتور كمال الجنزورى.

• ولعل أغرب ما حدث بعد الخطبة العصماء للجنزورى، ومغازلته للإخوان الإرهابيين، أن تآتى له صفقة مدوية من جانب أحد عتاة الإرهاب، تحت القبة، وهو النائب الهارب حاليًا، خارج مصر، ممدوح اسماعيل؛ ليقول للجنزورى؛ إنك ظللت عشرين سنة خادمًا مطيعًا لحسني مبارك الطاغية، ثم أقالك، ولم تستقل حتى تآتى إلينا بصورة الشجاع البطل، ووصل التطاول من الإرهابي الهارب؛ ليصف وزير الداخلية وقتها اللواء محمد إبراهيم يوسف بعبارة: «عامل فيها عنتره»، واتهم فتحى سرور الفقيه القانوني بأنه «سبة في تاريخ برلمان الثورة؛ لوجود صورته في متحف المجلس».

• والإهانة للجنزورى، لم تتوقف عن هذا الحد، بل إن النائبة الإخوانية عزة الجرف، والمعروفة بالسبت أم أيمن، وصفت حديث الجنزورى بأنها عندما ذهبت إلى بيتها، وقرأت هذا البيان مرة أخرى، فوجدته ينطبق عليه قول: «من كل فيلم أغنية».

• فالجنزورى، الذي وقف يتسول عطف وتعاطف وتصفيق أعضاء برلمان العصابة، لم يتخيل للحظة واحدة أن شعب مصر العظيم، سوف يطيح بهذه العصابة من فوق مقاعد القاعة المقدسة، وأن محاولات الجنزورى نفسه، للعودة من جديد للمشهد السياسي، تحت زعم تشكيل قائمة وطنية موحدة، يقودها لبرلمان ثورة يونيو، سوف تبوء

بالفشل؛ لأن الجنزورى كان مطيعًا لمبارك، ثم انقلب عليه، ومطيعًا للإخوان، ثم انقلب عليهم، وانقلبوا عليه، وكما قال إبراهيم، عليه السلام، لربه: «لا أحب الآفلين، فشعب مصر، لا يحب المتقلبين والمتحولين».